من المسؤول عن معاناة شعبنا الجائرة؟

محمد سعيد الزعبلي

ما يعانيه اليوم المواطن في عدن وبقية محافظات الجنوب الحبيب من سوء الأوضاع المعيشية التي وصلت إلى حد لا يطاق على الإطلاق نتيجة انهيار قيمة العملة المحلية مع العملات الأجنبية وما نتج عن ذلك من ارتفاع في الأسعار بصورة جنونية لم يعرف لها مثيل في التاريخ القديم والحديث ويضاف إلى ذلك توقيف رواتب العسكريين لأشهر عديدة وهم من ليس لهم أي مصادر دخل أخرى غير الرواتب الشهرية والتي باتت لا تسمن ولا تغني من جوع لقلتها مع غلاء الأسعار الفاحشة، فكيف حينما تتوقف تلكم الرواتب لأكثر من عشرة أشهر على التوالي؟ كيف يكون حال أولئك الناس وأسرهم من نساء وأطفال وعجزة؟ إنها مأساة حقيقية بمعنى الكلمة، وكما يعرف الجميع أن مواطني عدن خاصة هم من أصحاب الدخل المحدود ممن يعرف عنهم كموظفين مدنيين وبرواتب متدنية للغاية مع موجة الغلاء الفاحش والمخيف جداً وهم الأغلبية من سكان عدن، حيث أصبحت تلك الأسر ذات الدخل المحدود في حالة مجاعة، حيث اضطرت بعض الأسر إلى تقليص الوجبات الثلاث إلى وجبة واحدة، فكيف في بقية متطلبات الحياة الأخرى لهم ولأطفالهم؟ إنها مأساة تدمي لها القلوب وتدمع العيون، ففي أي بلد نحن؟ ومع أي نوع من البشر الذين يتلذذون بعذاب المواطن المسكين المغلوب على أمره؟ فمن المسؤول عنها يا ترى؟ هل هي الشرعية المهاجرة؟ أم التحالف العربي المشرف على الأوضاع العسكرية والاقتصادية في الجنوب منذ بداية الحرب اليمنية وقيام عاصفة الحزم ضد الانقلابيين الحوثيين؟ أم المجلس الانتقال الجنوبي المحاصر والممثل الشرعي لشعب الجنوب؟

إن المواطن اليوم يبحث عن إجابة شافية عن المسؤول عن معاناته لإنقاذه مما هو فيه اليوم، ولقول الشاعر: ما يسهر الليل إلا من به ألم، والنار ما تحرق إلا رجل واطيها.

فأين أصحاب القلوب الرحيمة إن وجدوا؟ أم أن الرحمة قد انتزعت من قلوب ممن يملكون القرار في إصلاح ما أفسده الفاسدون وهم من ينطبق عليهم قول الله تعالى: (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) [البقرة:٧٤]، فهل من معالجات نافعة وعاجلة للأوضاع المأساوية التي يعيشها اليوم شعبنا في الجنوب قبل انفجار البركان الذي سيلتهم كل شيء ولن يستثني أحدا وقد يخسر الجميع في الداخل والجوار، اللهم إني بلغت اللهم فاشهد.

استقرار اليمن مرهون بالاعتراف بقضايا الشعوب كما هي

علاء عادل حنش

لا شك أن الاعتراف بالهويات المُتعددة، وبحقوق الشعوب، هو الأساس المتين لحل الأزمة اليمنية التي توشك أن تتجاوز العشر سنوات من عمرها، وربما تكون قابلة للزيادة إذ ما وجد حل سياسي مُرض للجميع بما فيهم الشعب في الجنوب والشعب فيّ الشمال، واللذان يعتبران أساس أي حلول.

وتكمن أحد حلول الأزمة من خلال توجه النخب السياسية والثقافية والمدنية نحو تبني منهج جديد يقوم على فكرة الاعتراف بالهويات المختلفة، بالإضافة إلى أن السكان القاطنين في مناطق دولة الجنوب السابقة لهم مطالب وطموحات تختلف عن نظرائهم في الشمال، إلى جانب إخفاق الوحدة بسبب ممارسات نظام صالح الحثيثة لعملية التهميش والقمع، وفشله في أن يبني وحدة وطنية ذات مضمون حقيقي.

كل تلك حقائق واقعية أوصلت اليمن إلى ما هو عليه اليوم من دمار وحروب، وذلك بسبب عمليات الإقصاء المتعمدة ضد النخب المثقفة، والسياسية، والعسكرية، وغيرها في الجنوب.

وإلى عدنا إلى بداية الأزمة اليمنية، فإننا بلا شك سنعود إلى ما قبل الحرب الراهنة، أي إلى حرب صيف عام ١٩٩٤م، التي شنت ضد أبناء الجنوب من قبل النظام في صنعاء اليمنية تحت ذرائع أقل ما يمكن القول عنها إنها "واهية، ومزيفة"، فقد كانت تلك الحرب - بالدمار الذي خلفته إنسانيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا، وثقافيًا - كارثية بكل المقاييس؛ باعتبار أنها اندلعت ضد شعب طالب بفك ارتباطه بعد أن فشلت تجربة الوحدة اليمنية فشلاً ذريعًا لعدة أسباب، كان أهمها اختلاف الثقافات بين الشعبين في الجنوب والشمال، وغيرها من الأسباب التي تحدث عنها كبار المفكرين في الجنوب، وكذا في الشمال ومنهم الشاعر عبد الله البردوني، والذي حذر من هذه الوحدة، وقد تنبأ بفشلها مع إعلانها، وصدق تنبؤه.

ليس عيبًا الاعتراف بفشل أي مشروع وطني مهما كان عظيما، فالوحدة كانت بالنسبة لأبناء الجنوب مشروعا عظيما، غير أن حرف مسارها الوطني، وتحويلها من وحدة بين شعبين، ودولتين لكل منها علم، وعملة، وهوية، وثقافة، إلى وحدة فيد، ونهب، وتهميش، وإقصاء، وقمع، هو ما جعل أبناء الجنوب يطالبون باستعادة دولتهم كاملة السيادة.

ولو أعطينا مثالاً على ذلك، فإن الوحدة بين جمهورية مصر العربية، وسورية، إبان حكم جمال عبد الناصر، والتي لم تستمر سوى عام واحد فقط، أقرب مثال لذلك، فالوحدة بين مصر وسورية لم تستمر غير سنة واحدة، وذلك بسبب اختلاف الشعبين، أو عدم قبول شعب عن آخر بهذه الوحدة.

وهذا ينطبق على ما هو حاصل في اليمن اليوم، فلو كان النظام في صنعاء اعترف بوجود الأزمة منذ اندلاع حرب عام ١٩٩٤م، وناقش الحلول الممكنة مع أبناء الجنوب، لكنا وصلنا إلى تسوية مرضية للطرفين، غير أن سياسة التجاهل لنظام صنعاء، التي كانت قائمة، وما زالت، هي من قادتنا إلى ما نحن فيه من حرب ودمار وأزمات.

كما أن المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة منذ خمس سنوات بين حكومة الرئيس هادي والحوثيين الذين يفرضون سيطرتهم على أغلب مناطق الشمال، والتي لم تسفر حتى هذه اللحظة إلا عن انسداد سياسي، يؤكد أن لا حل إلا بالاعتراف بقضايا الشعوب كما هي دون أي نقصان؛ فالشعب في الجنوب يطالب باستعادة دولته كاملة السيادة التي كانت قائمة ما قبل ٢١ مايو / أيار ١٩٩٠م، وهو مطلب لم يكنْ وليد اليوم، بل كان منذ اندلاع حرب صيف عام ١٩٩٤م، التي شنها نظام صنعاء بقيادة صالح ضد أبناء الجنوب تحت ذرائع واهية؛ فتلك الحرب، والدمار الذي حدث، والمجازر الكارثية، إلى جانب السياسة المتعمدة ضد مواطنيّ الجنوب من خلال الممارسة الحثيثة لعملية التهميش، والقمع، كل تلك كانت أسبابا رئيسية ومهمة لأن يعلن أبناء الجنوب عن رغبتهم الجامحة في استعادة دولتهم الجنوبية، وهي مطالب مشروعة كفلتها كل القوانين، والمواثيق، والدساتير الدولية.

فلو اعتمدت الأمم المتحدة في مشاورتها على إشراك الجميع، ووضع أولويات للقضايا الشائكة في اليمن لوصلت إلى حلول ناجعة، غير أن حصر الحلول بطرفين دون غيرهما، وتجاهل أهم طرف، والذي يُشكل أهم عوامل نجاح أي مشاورات، وهو الطرف الجنوبي، يعمق الأزمة أكثر فأكثر.

كما أنه من الضرورة جلوس طرفين (جنوبي وشمالي) على طاولة الحوار، وهو ما يُشكل عاملاً مهما في الوصول إلى معرفة الأزمة الحقيقية، ووضع كل الأزمات والمشاكل للوصول إلى حل يُرضي الجميع.

تحملوا مسؤولياتكم أو ارحلوا غير مأسوف عليكم

عبدالله سالم الديواني

يعلم الداخل والخارج أن الأزمة الاقتصادية قد وصلت إلى ذروتها في المحافظات المحررة، وتفاقمت معاناة المواطنين إلى أعلى مستوياتها في كافة مناحي الحياة بسبب الانهيار الحاد للعملة الوطنية على مستوى غير مسبوق في تاريخ اليمن كله شمالا وجنوبا ولم نكن نسمع عن الجوع والعوز في الماضي كما هو عليه اليوم.

ومع هذا الوضع الصعب يقال إن لدينا حكومة لا ترى ولا تسمع بكل هذا الانهيار القاتل وكأنها غير مسؤولة لما أنيط بها من مسؤولية لأن كل وزرائها وأسرهم يعيشون في بحبوحة من العيش من خلال استلامهم معاشاتهم أول كل شهر وبالعملة الصعبة.

لقد وصل الدولار والريال السعودي إلى مستوى قياسي لا يتصوره العقل والحكومة نائمة، وبسبب انهيار العملة الوطنية رفع التجار أسعار كافة أنواع السلع الغذائية وغيرها إلى درجة لم يعد المواطن قادرا على تحملها، فأي حكومة هذه التي لم تقدم على أي خطوة لمنع تواصل هذا الانهيار مع بداية كل يوم؟ لهذا لا بد من إجبارها على التنحي أو الطرد من قبل الشعب الصابر فوق الاحتمال أو عليها أخلاقيا الاعتراف بالفشل وتقديم الاستقالة لكافة أعضائها ورئيسها الفاشل وتحميل المملكة والرئيس المسؤولية كاملة لأنها مع الإمارات تحملت مسؤولية الحرب والسلام في اليمن (عاصفة الحزم والأمل) وصار الأمر أكثر صعوبة ومشقة من السنة الأولى للحرب وما بعدها.

اليوم صار الأمر أكثر في قمة الانهيار للعملة، ولهذا تفاقمت الأزمة إلى حدها الأعلى في كافة مناحي الحياة ولم يعد هناك أي عذر لهذه الحكومة تتذرع به لفشلها وما عليها إلا الاستقالة وإن استقالت فلن يحدث للمواطن أكثر مما هو فيه من معاناة ولن تكون المعالجة الحقيقية إلا بتحميل المملكة والرئيس كامل المسؤولية للإنقاذ ثم بعد ذلك الاستعانة بالدول المانحة لمساعدة اليمن في الخروج من محنته الاقتصادية الخانقة ما لم فالطوفان قادم على الجميع في مأرب وجيزان ودبي فاتعظوا يا أولي الألباب وساعدوا إخوتكم وجيرانكم بالخروج من هذا فخزائنكم مليئة بالمال الوفير وتقدمون المليارات لبلدان أخرى لا فيها حرب ولا انهيار بينما إخوانكم في اليمن أحق بالدعم اللازم والسريع لإنقاذهم مما هم فيه من بؤس وفقر وصل إلى مستوى لم يعرفه اليمنيون قط وتذكروا أنهم جيرانكم وإخوانكم في العروبة والإسلام.

الغلاء ليس له دواء!

عبدالله ناصر العولقي

مهما ادعى الغرب والذي تمثله وتتبنى مواقفه أمريكا، بحمايته للحريات ودفاعه عن حقوق الإنسان، فأمريكا دوما ما تنادي وتطالب الأنظمة الحاكمة في المعمورة بانتهاج النظام الديمقراطي العادل، وليس هذا فحسب بل فوضت نفسها أن تكون رقيبا على نزاهة الانتخابات عند إجرائها بالصور الديمقراطية في كثير من دول العالم الحر.

وفي المقابل، حينما تتعارض الديمقراطية والعدالة مع أهوائها وتقف حائلا في مجرى بلوغ ماربها ومصالحها السياسية، وربما أيضا عائقا في طريق حماية مصالح وأطماع حلفائها، يتبدد ذلك التأطير لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وترميه في سلة المهملات، فتلجأ إلى انتهاج أساليب مناقضة للديمقراطية ومنافية لأبسط القيم ولحقوق الإنسان، حيث توجه دعمها لأنظمة تلك الدول كي تقوم بممارسات تنطوي على أبعاد غير إنسانية، حيث تخلق ضغوطات كبيرة تعكر استقرار الحياة المعيشية للشعوب وإحداث اختلالات أمنية تهز كيان المجتمعات، كتفجيرات واغتيالات، لتخلق حالة عدم استقرار وفقدان للأمان، بحيث تتمكن من خلال كل ذلك، من إحداث صدمة في نفوس شعوبها، وبالتالي يسهل عليها تطويع الشعوب وتغيير قناعاتهم، وحينها يتاح لأمريكا تمرير مشاريعها السياسية عبر تلك الأنظمة.

وفي زمن الحرب والذي توالت فيه الكوارث على شعبنا من حرب واقتتال، وما رافقهما من تداعيات قاسية وتبعات شاقة تمثلت في اختلالات أمنية وأعمال اغتيالات هزت محافظة عدن وبعض المحافظات الأخرى، ومن حصار ونزوح للشعب، وتعثر صرف رواتب فكل ذلك كون ركاما ثقيلا في نفوس الناس، شكل حاجزا نفسيا أفقدهم الإحساس بالاستقرار والشعور بالأمان، كما كان للانهيار المتواصل والمرعب لقيمة العملة المحلية أثره البالغ في ترسيخ ذلك الحاجز .

لقد فاق سقوط العملة جميع التصورات وبلغ مستوى عجزت أمامه جميع النظريات الاقتصادية، وضاعت مختلف الاجتهادات، وكل ذلك حدث ويحدث في ظل وجود حكومة يستلم وزراؤها مبالغ خيالية لإدارة شئون البلاد المختلفة، منها الاقتصادية والمالية، ولكن دون جدوى، فهي كالصنم لا تشعر بما يجابهه الشعب من شقاء ولا تحس بموجة الغلاء العاتية التي لا رفق فيها ولا عافية.

ومن هنا يمكن الافتراض بأن الحكومة لا تعمل لصالح وخير شعبها، ولا سبيل لوسيلة تكشف للشعب مكنوناتها وتظهر ما تضمره من عداء، غير رفضها، وفي هذه الحالة يستوجب على الشعب التعبير عن ذلك بشكل ديمقراطي وبصورة سلمية، من خلال خروجه إلى الشارع والإعلان عن الرفض التام لهذه الحكومة التي قيدته بأزمات لا حصر لها، ولا يوجد تعليل مقنع أو تفسير مقبول لما تقوم به سوى أن ذلك يندرج ضمن مخطط تنفيذ نظرية الصدمة، والتي تقتضي تعكير أجواء حياة الشعب المعيشية بالفقر والجوع، وفقدان الأمن والأمان، وتحويل كل ذلك إلى غرائز خوف في النفوس، حتى يستسلم الشعب ويذعن للمشروع السياسي الخارجي، والذي ستتفق عليه جميع الأطراف بعد طرحه بصورة شكلية على طاولة المفاوضات النهائية للسلام.